

زبدة الأصول

[86] كما ذهب إليه المحقق صاحب الحاشية، والمحقق الرشتي، أم يكون عقليا كما ذهب إليه المحقق النائيني، فقد تقدم في الأمر الثالث من الأمور التي قدمناها على مسألة الترتب، و قد عرفت أن الثاني أقوى نظرا إلى أن التنافي ليس بين الخطابين بل بين إطلاقهما، فلا بد من التقييد ولا وجه لرفع اليد عن أصل الخطاب لأن الضرورات تتقدر بقدرها ولازم ذلك هو التخيير العقلي فراجع. فالمتحصل مما ذكرناه أن الترجيح بالسبق إنما هو في صورة كون التكليفين مشروطين بالقدرة شرعا، والترجيح بالاهمية فيما لو كانا مشروطين بها عقلا، دون شرعا، كما أن التخيير في الصورة الأولى شرعى، وفي الصورة الثانية عقلي، هذا تمام الكلام في تزامم الحكمين المستقلين. وأما الكلام في التمانع بين التكليفين الضمنيين فموكول إلى محل آخر وقد تعرضنا له في كتاب فقه الصادق الجزء الرابع في مبحث القبلة. الترتب في الحكمين الطولين الجهة الرابعة: في جريان الترتب في سائر أقسام التزام غير ما إذا كان التضاد بين الواجبين اتفاقيا، وقد عرفت أنها أربعة، فالكلام في مسائل أربع: الأولى: ما إذا كان منشأ التزام قصور قدرة المكلف عن الجمع بينهما من دون أن يكون بين المتعلقين تضاد ولو اتفاقيا لاختلاف زمانهما - وبعبارة أخرى - إذا وقعت المزاممة بين واجبين طوليين يكون كل منهما مشروطا بالقدرة عقلا وكان المتأخر أهم وقدمناه. فقد وقع الكلام بين القائلين بإمكان الترتب في أنه، هل يمكن الالتزام بالترتب و تعلق الأمر بالمتقدم مترتبا على عصيان الأمر المتعلق بالواجب المتأخر، أم لا ؟ اختار المحقق النائيني (ره) الثاني. ومحصل ما أفاده في وجه ذلك: أن الخطاب الترتبي، أما أن يلاحظ بالنسبة إلى
